

اقتصاد

توقيع ١١ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين سورية وإيران في ختام أعمال اللجنة العليا المشتركة

خميس: سيتم تجاوز التحديات التي فرضتها الحرب على سورية

جهانغيري: شراكة ناجحة وأرضية لمساهمة الشركات الإيرانية بإعادة الإعمار

هنا غانم

في إطار تعزيزي أواصر التعاون الاقتصادي المشترك بين إيران وسورية وقع الجانبين أمس ١١ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجا تنفيذيا لتعزيز التعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي والعلمي والثقافي والبنى التحتية والخدمات والاستثمار والإسكان وذلك في ختام اجتماعات الدورة ١٤ من أعمال اللجنة العليا السورية - الإيرانية المشتركة التي عقدت بدمشق. وكانت أبرز أوراق التعاون الموقعة اتفاقية التعاون الاقتصادي الإستراتيجي طويل الأمد ومذكرة تفاهم لاجتماعات اللجنة المشتركة العليا وقعتها عن الجانب السوري رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس وعن الجانب الإيراني الدكتور إسحاق جهانغيري النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية.

التوقيع على مذكرات تفاهم

وتضمنت حزمة الاتفاقيات مذكرة تفاهم بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة في إيران، ووقع الجانبان مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية والخطوط الحديدية الإيرانية، ومذكرة تفاهم في مجال الأشغال العامة والإسكان، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الترويج للاستثمار عن بعد في الهيئة العامة للاستثمار والاستثمار والمساعدات الفنية والاقتصادية الإيرانية، بالإضافة لمذكرة تفاهم في مجال الجيوماتيك بين الهيئة العامة للاستثمار عن بعد في الجمهورية العربية السورية ومنظمة الجغرافيا في الجمهورية الإيرانية، ومذكرة تفاهم للتعاون الإستراتيجي بين المؤسسة العامة للسفن في الجمهورية العربية السورية والمنظمة السينمائية السبعية والصربية في الجمهورية الإيرانية.. ومذكرة تفاهم بين هيئة مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب في الجمهورية العربية السورية ووحدة التحولات المالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن التعاون في تبادل المعلومات المرتبطة بغسل الأموال وتحويل الإرهاب.

كما وقع الجانبان البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في الجمهورية الإيرانية للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢١ إضافة إلى توقيع البرنامج التنفيذي في المجال التربوي (التعليم ما قبل الجامعي) بين حكومي الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية للأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١.

وكانت اللجنة العليا السورية الإيرانية المشتركة عقدت اجتماعاً مساء أمس في مبنى رئاسة مجلس الوزراء برئاسة كل من المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء عن الجانب السوري والدكتور إسحاق جهانغيري النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية عن الجانب الإيراني. وتم خلال الاجتماع استعراض آفاق التعاون المستقبلي بين البلدين على الصعيد الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري والنتائج التي تمخضت عنها اجتماعات اللجان الفنية من الجانبين خلال اجتماعاتها بدمشق في اليومين الماضيين.

وفي مستهل الاجتماع أكد خميس أن زيارة الوفد الإيراني هي تجسيد للعلاقات التاريخية المتجددة بين الشعبين الشقيقين ولرسالة للعالم تؤكد حقيقة العلاقة النوعية والمميزة بينهما في ظل ما يعانيه الشعبان

من حصار اقتصادي وعقوبات أحادية الجانب، الأمر الذي يستوجب التخطيط لأوجه تعاون جديدة وإيجاد آلية مشتركة للتصدي للحصار الاقتصادي الذي يعاني منه البلدان، مبيّناً أن الانتصار الذي صنعتة سورية بمساندة الدول الصديقة وفي مقدمتها إيران هو انتصار لمحور المقاومة بأكمله، وأن التحديات التي فرضتها الحرب على الشعب السوري سيتم تجاوزها.

ترجمة العلاقات السياسية إلى تعاون اقتصادي

وشد المهندس خميس على أهمية ترجمة العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين في سياق علاقات التعاون الاقتصادي وتكثيف الخطوات اللازمة لتفعيل التعاون في كافة المجالات من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للشركات الإيرانية للاستثمار في كافة القطاعات، خصوصاً مع صدور قانون عصري جديد يوفر البيئة الخصبة للاستثمار في سورية. وأضاف المهندس خميس أن لدى سورية عشرات العمال بحاجة إلى إعادة تشغيل مبدئياً ترحيب سورية بمشاركة الشركات الإيرانية في إعادة تشغيل هذه المصانع، لافتاً إلى ضرورة تشكيل لجنة دائمة تعقد اجتماعاتها بشكل دوري لمتابعة تنفيذ



الاتفاقيات الموقعة بين البلدين للوصول إلى المستوى الذي يتطلع إليه البلدان في مجال التعاون الاقتصادي. بدوره أكد الدكتور جهانغيري وقوف بلاده إلى جانب سورية في مرحلة إعادة الإعمار والبناء كما كانت إلى جانبها في الحرب على الإرهاب داعياً إلى دفع وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي في جميع المجالات لتصل إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة مشيراً إلى أن اجتماع اللجنة العليا المشتركة في دورتها الـ١٤ بدمشق يمثل رسالة من صمود سورية ودخولها مرحلة التعافي والبدء بإعادة الإعمار.

وأوضح أهمية تفعيل الاتفاقيات السابقة بين الجانبين ومتابعتها ووضعها في التنفيذ وتقديم التسهيلات لجميع الشركات والمؤسسات العامة وتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار بمجال البناء والاستثمار والسياحة، مبيّناً أهمية إنشاء شركات مشتركة معنية بالبنى التحتية والسكن الاجتماعي والذي من شأنه تحقيق شراكة ناجحة توفر أرضية مناسبة لدخول الشركات الإيرانية في مرحلة إعادة الإعمار.

وتركزت المناقشات خلال الاجتماع حول ضرورة تعزيز التعاون في مجالات الكهرباء والطاقة والصناعة والنقل الجوي والبحري والسكي والقطاع الصحي والدوائي والزراعي بشقيه النباتي

والحيواني والاستثمار وتطوير العقاري ودور القطاع الخاص في هذا التعاون. وكان المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء استقبل ظهر أمس النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور إسحاق جهانغيري وبحث معه تعزيز علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية وأهمية وجود قاعدة صلبة لهذا التعاون من خلال إستراتيجية طويلة الأمد تعود بالفائدة على البلدين والشعبين الصديقين. واتفق الجانبان على أهمية تكثيف التنسيق والتعاون خلال المرحلة المقبلة في ظل ما يتعرض له البلدان والشعبان السوري والإيراني من إجراءات وعقوبات اقتصادية غريبة ظالمة مؤكدين العزم على التصدي لكل محاولات التثيل من صمود شعبي البلدين.

ولفت المهندس خميس إلى أهمية اجتماعات اللجنة العليا السورية الإيرانية المشتركة التي تعقد في دمشق بهدف ترسيخ علاقات التعاون الاقتصادي وفق الرؤية التي تحقق تطلعات البلدين مجدداً ترحيبه بمشاركة واسعة للفاعليات الاقتصادية الإيرانية في مرحلة إعادة الإعمار بمختلف المشاريع التنموية والخدمية والاقتصادية والسياحية وبما يليق بالعلاقات المتميزة بينهما.

من جانبه أعرب الدكتور جهانغيري عن رغبة بلاده أن تكون العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران أنموذجاً يحتذى مبيّناً أن الشركات الإيرانية من القطاعين العام والخاص تتطلع إلى مشاركة واسعة في كافة المشاريع الخدمية ومشاريع البنى التحتية في المرحلة القادمة بسورية. حضر اللقاء السفير السوري في طهران الدكتور عدنان محمود والسفير الإيراني بدمشق جواد ترك آبادي.

كما كان الدكتور جهانغيري وصل إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء وجرت مراسم استقبال رسمية برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء حيث عزف النشيدان الوطنيان للجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية واستعرض المهندس خميس والدكتور جهانغيري حرس الشرف وصافح أعضاء اللجنة العليا المشتركة من الجانبين.

دراسات جدوى اقتصادية لإقامة ربط سكي بين سورية والعراق وإيران

محمد راكان مصطفى

أجرى وزير النقل علي حمود مباحثات مع وزير الطرق وبناء المدن الإيراني محمد إسلامي حول إمكانية الربط السكي الإقليمي على محور إيران - العراق - سورية، بحيث يكون الربط مستقبلاً بين محطة البصرة على محور مهبين الشرقية ومنجم الفوسفات وصولاً إلى معبر التنف، بحيث يربط سورية مع جنوب شرق آسيا. وتم خلال الاجتماع الذي جرى في مبنى وزارة النقل بدمشق أمس مباحثات بين المعنيين في قطاعات النقل لكلا البلدين، بما يطر لجملة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون في قطاعات النقل، والتطلع لتشجيع وتحفيز الأعمال المتفق عليها ضمن عمل اللجنة السورية - الإيرانية المشتركة، ووضعها موضع التنفيذ.

واتفق الوزيران على أهمية التنسيق المستمر في ظل العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب الجائرة، وبلورة رؤية شاملة لتعاون إستراتيجي يحقق تطلعات الشعبين ويرتقي للعلاقات المتجددة قوة وصلابة على المستويين السياسي والعسكري.

ويتركز التنسيق بين الجانبين السوري والعراقي والإيراني حالياً على دراسات الجدوى الاقتصادية وإعداد الدراسات التنفيذية للمشروع الذي سوف يساهم بتعزيز سبل التعاون السكي والربط بين البلدان الثلاثة، إضافة إلى طريق بري مواز للسكة الحديدية بما يلي موضوع الترانزيت والاستفادة من الموانئ السورية كمنفذ بحري للعراق وإيران على البحر المتوسط وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، وبالتالي تصعب المنطقة على محور واحد من إيران إلى الموانئ السورية، مما يعني تدفق البضائع وتوسعا تنموياً إلى مسار المحور.

كما شملت المباحثات دراسة إنشاء شركة نقل بري مشتركة بين البلدين وتنشيط خطوط النقل البحري وعمل السفن وتبادل الخبرات، إضافة إلى تدريب طلاب معاهد السكك الحديدية السورية في إيران وتبادل خبرات التأهيل وتطوير التدريب والعمل في قطاعات النقل البري والبحري والجوي.

٢٠ مليار ليرة دفعها السوريون لـ«السورية للتأمين» في ٢٠١٨ بزيادة ٢٣ بالمائة

زهراء لـ«الوطن»: نعمل على تحقيق تأمين صحي أفضل وأكثر عدالة بين العاملين في الجهات العامة

مزودي الخدمة من الصيانة، مع دور مهم لتفاقده استخدام التأمين الصحي من المؤمن لهم حيث يتعامل بعض المؤمن لهم على أن بطاقة التأمين الصحي تشبه بطاقة الصراف. واعتبر زهراء أن العام الحالي سجل بداية الحراك الحقيقي في ملف التأمين الزراعي لجهة دراسة حقيقية لإيجاد التغطيات المطلوبة في هذا الملف بعد جمع وبحث البيانات والدراسات السابقة لفكرة التأمين الزراعي، مبيّناً أن هناك تنسيقاً وتفاعلاً مع العديد من الجهات المهتمة في التأمين الزراعي وخاصة كلية الزراعة في دمشق واتحاد الغرف الزراعية والمصرف الزراعي التعاوني، وخاصة أن المصرف الزراعي قادر على لعب دور مهم في التقدم بمشروع التأمين الزراعي، مبيّناً أنه لا بد من تأمين وتنوع تمويلها وعدم تحميل التأمين الزراعي وتنوع تمويلها وعدم تحميلها للمزارع الذي يمثل الحلقة الأضعف في العمل الزراعي لجهة المردود، وخاصة أن توسيع قاعدة المؤمن لهم في القطاع الزراعي يستند إلى قانون الأعداد الكبيرة وأن التجارب العالمية تفيد بعدم قبول التغطيات الجزئية لما تمثله من ارتفاع في نسب المخاطرة، منوماً بأن بعض التغطيات قد ترتفع فيها نسب تحقق الخطر بشكل كبير ومن ثم تكون أمام تأمينات خاسرة حكماً.



القضايا في هذا الاتجاه سعياً لمنظومة عمل للتأمين الصحي وتشكيل إطار مرجعية تشريعية أكثر وضوحاً تسهم في تطويره، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمؤمن لهم، واليات عمل تحد من حالات سوء الاستخدام التي تعمل المؤسسة مع شركائها في قطاع التأمين على ضبط هذه الظاهرة والحد منها، وخاصة أن ظاهرة سوء الاستخدام يشترك بها العديد من أطراف عملية التأمين وخاصة

بالتعاون مع العديد من الجهات المعنية بالتأمين الصحي وأن المؤسسة استطاعت خلال السنوات السابقة من الحرب على سورية؛ الاستمرار في تقديم التغطيات الصحية للمؤمن لهم لدى المؤسسة، وخاصة للعاملين في الجهات العامة. ونوه بأن العمل جارٍ اليوم على تحقيق تأمين صحي أفضل وأكثر عدالة بين العاملين في الجهات العامة، حيث تناقش العديد من

عبد الهادي شباط

صرح مدير عام مؤسسة التأمين السورية إياد زهراء لـ«الوطن»، بأن إجمالي الأقساط التي دفعها المؤمن لهم للمؤسسة تجاوز ٢٠ مليار ليرة سورية خلال العام الماضي (٢٠١٨)، وهو ما يمثل زيادة عن العام السابق بنسبة نحو ٢٣ بالمائة، وذلك كمؤشر أيجابي على البيانات النهائية والتفصيلية لمؤشرات التأمين لم تجز بعد بشكل كامل.

وبيّن زهراء أن العمل جارٍ لصياغة التقرير النهائي للمؤسسة والذي يظهر أرقاماً ومعلومات مفصلة عن مختلف أنشطة عمل المؤسسة خلال العام الماضي، مع الإشارة إلى أن قطاع تأمين السيارات كان في الصدارة لجهة الأقساط مع تحقيق مختلف القطاعات الأخرى معدلات نمو مختلفة وخاصة التأمين الصحي والشامل وتأمين الحريق والنقل والحياة والهندسي، مع العلم أن إجمالي أقساط العام ٢٠١٧ سجلت نحو ١٧,٦ مليار ليرة بينما سجل حجم التعويضات نحو ١٢ مليار ليرة حصة التأمين الصحي منها ٨٣ بالمائة.

وحول ملف التأمين الصحي، أوضح زهراء أنه يحظى بأولوية لدى الحكومة ويتم العمل على تحديث هذا الملف وتطوير آليات عمله

القطاع الخاص بحدود ٢٠ ألف طن.

ويبين كشتو أنه خلال هذه الفترة من السنة بين شهري شباط وآذار يكون هناك نقص في مادة البطاطا لعدم نزوح الموسم المحلي، ولتعويض هذا النقص يتم استيراد كمية من البطاطا من مصر كي تتوازن الأسعار وتنخفض خصوصاً مع ارتفاع سعر المادة حالياً.

ولفت إلى أن الاستيراد سيبدأ مع شباط المقبل لينتهي مع نهاية آذار، مبيّناً أن إنتاج العروة القادم سيكون منتصف نيسان المقبل، مبيّناً أن وسطى الاستهلاك اليومي في السوق نحو ٧٠٠ طن، ومن ثم فإن الكميات المعلن عن استيرادها بين القطاعين العام والخاص تكفي السوق أكثر من ٣٥ يوماً.

علماً بأن كيلو البطاطا في السوق تراوح بين ٣٧٥ و٤٧٥ ليرة بحسب المناطق، ومتوقع انخفاض السعر بنسب متباينة، دون إمكانية تحديد نسبة دقيقة.

وفاء جديد

أعلنت المؤسسة السورية للتجارة عن مناقصة داخلية للمرة الأولى لاستيراد ٥٠٠٠ طن من مادة البطاطا مع جلسة كسر سعر علني وفق دفاتر الشروط الفنية والحقوقية والمالية المحفوظة لدى المؤسسة.

وحسب نسخة عن الإعلان (حصلت لـ«الوطن») على نسخة منه) يمكن العراض أن يبقى مرتبطاً بعرضه لمدة ٢٥ يوماً من تاريخ انتهاء تقديم العروض، كما يمكن له الحصول على دفاتر الشروط الخاصة من محاسب الإدارة بمبلغ ١٠ آلاف ليرة، وتبلغ قيمة التأمينات المؤقتة ٢٥ مليون ليرة سورية، على حين تبلغ نسبة التأمينات النهائية ١٠ بالمائة من قيمة العقد.

وفي هذا السياق صرح رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو لـ«الوطن» بأن أسعار البطاطا سوف تنخفض مع استيراد السورية للتجارة ٥٠٠٠ طن من البطاطا ومع كمية سوف يستوردها

١٤٩ ألف بطاقة ذكية للأليات وزعت حتى تاريخه منها ١٢,٣ ألفاً للأليات العامة

محروقات لـ«الوطن»: بدء توزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة

إرمز محفوظ

ويبين أسعد أن عدد العائلات التي حصلت على البطاقة الذكية في مدينة دمشق حتى تاريخه ٧٦,٥ ألف عائلة منها ٧٤ ألف عائلة وصلت لها مستحقاتها من مادة مازوت التدفئة، على حين بقي ألفي عائلة سيحصلون على المادة خلال يومين كحد أقصى.

وأوضح أسعد أنه تم توزيع الدفعة الثانية على ٢,٥ ألف عائلة على حين إن عدد العائلات التي طلبت الدفعة الثانية هو ٣ آلاف عائلة.

أما عن توزيع البطاقة الذكية على الأليات، لفت أسعد إلى أنه منذ ١٠ كانون الثاني الجاري، بدأ فرع محروقات دمشق بتوزيع البطاقة للأليات الخاصة والعامة، مشافاً أن الأرقام على مراكز منح البطاقة قد انخفض حالياً، لافتاً إلى أنه مع بداية العام كان عدد الحاصلين على البطاقة للأليات ١٠٩ آلاف، على حين وصل عدد الحاصلين على البطاقة الذكية حتى تاريخه ١٤٩,٥ ألفاً، منهم ١٢,٣ ألف بطاقة للسيارات العامة.

بطاقة، لافتاً إلى أن مراكز منح البطاقة الذكية للأليات مستمرة يوم الجمعة بهدف حصول المواطنين كافة الذين يملكون أليات عليها. وأوضح إلى أن تزويد السيارات عبر بطاقة المحطة من الممكن أن يتوقف قبل نهاية شهر شباط القادم، مبيّناً أن ذلك مرتبط بعدد البطاقات الموزعة للأليات في دمشق، وعندما يصل عدد البطاقات الموزعة على الأليات إلى نحو ٤٠٠ ألف هو عدد الأليات في دمشق حسب إحصائيات وزارة النقل.

وبيّن الأسعد أن كل مواطن لم يحصل على البطاقة الذكية يحق له تزويد أليته بـ٣٠ لتراً بشكل يومي على بطاقة المحطة، على حين أن المواطن الذي حصل على البطاقة يحق له تزويد أليته بـ٥٠ لتراً يومياً بمعدل لا يتجاوز ٤٥٠ ليرت شهرياً. وأوضح أسعد أنه منذ إطلاق تطبيق البطاقة في دمشق، كان الإقبال زائداً على المراكز توزيها حيث كان يتم توزيع ما يقرب من ٢٢٠٠ بطاقة يومياً، إلا أنه قل حالياً ويتم اليوم توزيع ١٨٠٠